موريتانيا

استنتاجات حول أسوأ أشكال عمالة الأطفال لعام 2017

حققت موريتانيا في عام 2017 تقدماً ضئيلاً في الجهود الرامية إلى القضاء على أسوأ أشكال عمالة الأطفال. وقامت حكومة موريتانيا، خلال العام، بصياغة مسودة القانون العام الجديد لحماية الأطفال الذي سوف يزيد من عدد الوظائف الخطرة أو الأنشطة المحظورة على الأطفال وزيادة العقوبات المفروضة لردع مخالفي قوانين عمالة الأطفال. كما استمرت الحكومة أيضاً في تمويل العديد من البرامج والمشاركة فيها بغرض القضاء على عمالة الأطفال أو منعها، بما في ذلك عن طريق توسيع نطاق برنامج تحويل النقد لمساعدة 38,000 أسرة ضعيفة والمساهمة في برنامج جديد يهدف إلى تحسين تطبيق قوانين عمالة الأطفال. ورغم تلك المبادرات، فقد حصلت موريتانيا على هذا التقييم لأنها طبقت ممارسة جديدة أو استمرت في تطبيق سياسة أخرت التقدم في القضاء على أسوأ أشكال عمالة الأطفال. وخلال الفترة التي يشملها التقرير، لم تبذل سلطات إنفاذ القانون الجنائي جهوداً كافية لمكافحة الرق وآثاره. وعلى وجه التحديد، لم تقم الحكومة بجهود كافية في مجال الملاحقة القضائية أو استصدار أحكام إدانة في قضايا الرق ولا زالت التقارير تشير إلى أن بعض العناصر الحكومية الفاعلة، بما في ذلك الشرطة والسلطات القضائية، لا تزال غير راغبة في ملاحقة تلك القضايا. بالإضافة لذلك، اشترطت حكومة موريتانيا، منذ عام 2011، تقديم إثبات الزواج وجنسية الوالدين البيولوجيين من أجل الحصول على شهادة الميلاد. ونتيجة لذلك، مُنع الأطفال المولودون خارج إطار الزواج والعديد من أطفال الأقليات العرقية من الحراطين وجنوب الصحراء، بمن فيهم المنحدرون من سلالة الرقيق، من التسجيل عند الولادة. وحيث أن شهادات الميلاد مطلوبة للتسجيل في المدارس الثانوية في موريتانيا، فإن الأطفال الصغار في سن 12 عاما لا يستطيعون الالتحاق بالتعليم، مما يجعلهم أكثر عرضة لأسوأ أشكال عمالة الأطفال. كما ينخرط الأطفال في موريتانيا في أسوأ أشكال عمالة الأطفال، بما في ذلك العبودية التعاقدية والعبودية المتوارثة، والعمل في القطاع الزراعي. لم تبذل الحكومة جهوداً كافية لتطبيق بعض القوانين ذات الصلة بأسوأ أشكال عمالة الأطفال بما في ذلك العبودية المتوارثة والتسول القسري، ولم تقم بزيادة الوعي بالقوانين التي تحظر العبودية. وقد حد الافتقار للموارد المالية بشدة من قدرة الوكالات الحكومية المعنية على التطبيق الشامل لسياساتها وبرامجها الاجتماعية لمكافحة أسوأ أشكال عمالة الأطفال بسبب عدم كفاية الموارد لتوفير العلاج المناسب لمدى انتشار المشكلة.

وبناءً على التقارير الواردة، فقد تم تحديد الإجراءات المقترحة التي من شأنها تعزيز القضاء عمالة الأطفال في موريتانيا، بما في ذلك أسوأ أشكالها.

المجال	الإجراء المقترح	السنة (السنوات) المقترحة
إطار العمل القانوني	التأكد من أن بنود القانون الخاصة بالأعمال الخفيفة هي محددة بدرجة كافية لمنع الأطفال من الانخراط في عمالة الأطفال.	2017 – 2015
	تحديد أنواع العمل الخطرة التي يحظر على الأطفال القيام بها، بالتشاور مع منظمات أرباب العمل والعاملين.	2017 – 2009
الإنفاذ	زيادة عدد الموظفين والتدريبات والموارد المخصصة لوكالات إنفاذ القانون الجنائي، بما في ذلك محاكم مكافحة الرق لإنفاذ قوانين عمالة الأطفال على نحو مناسب، وخصوصاً في المناطق النائية وفي القطاعات غير الرسمية.	2017 – 2010
	تقوية نظام تفتيش العمل عن طريق وضع عمليات تفتيش روتينية واستهدافية، بدلا من القيام بالتفتيش فقط بناءً على الشكاوى الواردة.	2017 – 2014
	زيادة الجهود لضمان التحقيق والملاحقة القضائية في قضايا أسوأ أشكال عمالة الأطفال، بما في ذلك التسول القسري والعبودية المتوارثة، طبقا للقانون.	2017 – 2016
	نشر المعلومات الخاصة بعدد مفتشي العمل، ومخالفات قانون عمالة الأطفال، والعقوبات المقررة؛ وعدد التحقيقات والمخالفات المكتشفة والملاحقات الجنائية وأحكام الادانة ذات الصلة بأسوأ أشكال عمالة الأطفال.	2017 – 2011

المجال	الإجراء المقترح	السنة (السنوات) المقترحة
	الاعتراف القانوني بمنظمات المجتمع المدني التي تعمل لحماية حقوق الإنسان للأقليات العرقية من الحراطين والأقلية الإثنية ومجموعات الأرقاء السابقين، خصوصاً المنظمات والجماعات التي تساعد ضحايا العبودية على رفع دعاوى قضائية، وتسجيل المواليد، وضمان الوصول إلى التعليم.	2017
	التأكد من مواصلة وكالة التضامن القيام بمهامها الموكلة إليها في مجال تقديم الشكاوى حول الاسترقاق نيابة عن الضحايا.	2017
	محاسبة المسؤولين الحكوميين عن الفساد المزعوم والتلاعب بالقضايا القانونية ذات الصلة بالجرائم المتعلقة بأسوأ أشكال عمالة الأطفال، بما في ذلك التسول القسري وجرائم العبودية والاسترقاق.	2017
	اتخاذ خطوات لضمان سلامة النشطاء المناهضين للعبودية، وأيضاً تمتعهم بالحق في التعبير عن الرأي والتجمع السلمي.	2017 – 2011
	ضمان توقيع عقوبات صارمة بما فيه الكفاية لردع المخالفين لقوانين عمالة الأطفال.	2017 – 2015
التنسيق	تأسيس آلية تنسيق لمكافحة عمالة الأطفال.	2017
	ضمان إدراج منظمات المجتمع المدني المعنية ضمن اللجنة التقنية المشتركة بين الوزارات لحقوق الإنسان.	2017
سياسات الحكومة	التأكد من أن السياسات الرئيسية المتعلقة بعمالة الأطفال وخاصة البانيتريم [خطة العمل الوطنية للقضاء على عمالة الأطفال]، تتلقى التمويل الكافي لتطبيق الخطة بشكل فعال.	2017 – 2016
	اعتماد وإقرار خطة العمل الوطني لمكافحة الإتجار بالأشخاص.	2017 – 2015
البرامج الاجتماعية	تحسين الجهود الرامية لإزالة العوائق وإتاحة الوصول إلى التعليم لجميع الأطفال، بما في ذلك أطفال الأسر التي تنحدر من عائلات العبيد واللاجئين، عن طريق تحسين البنية الأساسية للمدارس وتوفير المدرسين، خاصة في المناطق الريفية.	2017 – 2011
	ضمان قدرة جميع الأطفال على الحصول على شهادات الميلاد لزيادة فرص وصولهم للتعليم الثانوي وتقليص تعرضهم لأسوأ أشكال عمالة الأطفال.	2017 – 2016
	توسيع نطاق البرامج لمعالجة عمالة الأطفال، بما في ذلك القطاع الزراعي، ورعي الماشية، والعمل المنزلي، وأسوأ أشكال عمالة الأطفال بما في ذلك العبودية المتوارثة والعبودية التعاقدية.	2017 – 2009
	تطبيق برنامج توعية مستمر للمسؤولين الحكوميين بشأن القوانين المعنية بمكافحة العبودية وأسوأ أشكال عمالة الأطفال.	2017 – 2012
	عمل الأبحاث وجمع البيانات عن العبودية بغرض تطوير سياسات وبرامج فعالة للتعرف على الأطفال المعرضين للخطر وحمايتهم.	2017 – 2010
	زيادة التمويل لدعم البرامج الاجتماعية التي توفر الخدمات للعبيد السابقين.	2017 – 2015